العوامل المفسرة لتشكيل الأدوار الجنوسية في العمل

م.نبيل جاسم محمد
جامعة الانبار /كلية الاداب

المستخلص

يعتبر التمييز الجنوسي في مجال العمل من الظواهر القديمة التي شهدها العالم بصورة عامة. ولم يستطع أحد أن يحدد متى وجدت ظاهرة التميز هذه، إلا أن الغالبية اتفقوا على أن التمييز وجد منذ أن خلق الإنسان. وقد تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى عدم المساواة الجنوسية في مجال العمل. فالماركسيون أكدوا أن التمييز واللامساواة في العمل ارتبطت بأول تقسيم للعمل بحسب النوع وبظهور الملكية الخاصة والطبقات والاستغلال الطبقي في النظام الرأسمالي. بينما رأت دراسات أخرى أن اللامساواة ترجع إلى طبيعة التكوين البيولوجي لكلا الجنسين، وهناك عدد من الدراسات أرجعت ظاهرة اللامساواة إلى الموروث الثقافي الأبوي.

فيما يرى الباحث أن عدم المساواة الجنوسية في العمل ظاهرة عامة تتداخل العديد من العوامل في وجودها ولاسيما والمجتمع العراقي يمر بظروف استثنائية أدت أيضاً إلى حرمان المرأة من ممارسة دورها بالشكل الذي يحقق مساواتها مع الرجل. حيث ساهمت الدولة والموروث الثقافي والتحول نحو اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي والفقر والحروب والعولمة والمؤتمرات الدولية (سيداو) وكذلك المرأة نفسها في اللامساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات العمل. بل حتى الأعمال البسيطة (مكتبية- سكرتارية... الخ) التي أُلصقت بالمرأة على أساس طبيعتها البيولوجية أصبح ينافسها الرجل عليها. ولاسيما بعد انتشار الفساد والبطالة والفقر. وسوف يتطرق الباحث إلى هذه العوامل بشيء من التفصيل.

Abstract

The main aim of the study is concerned with knowing the causes and principle factors that lead to gender inequality in different fields of lab our and how to defend Islam agate accusations for a lot of people see that Islam is the base of such gender discrimination.

Information's revels that studies that concentrates on gender differences in lab our, and which try to interpret the inequality between males and females, were few especially woman studies and labour market. This has been emphasized by reports of the International Bank related to the insertion of the social type in development.

So the gender inequality in labour is connected to a great extent to the family, institutions, biological factor and social transformations. Views and theoretical directions multiply in their interpretation to the confinements- social, political, economic, cultural and their effects on development.

A lot of issues are connected to the low participation of women in all activities and fields, for poverty represents one of these factors related to social transformation on the one hand and the wrong policy of some countries on the other hand in addition to the and poverty are two important variables that need a deep study. The degree of distinguishes males and females differs according to the types of organizing production. Other factors like education,

qualification, experience, teaching, economic status have their effects in inequality. So the issue is great and it is related to the circumstances in the society and not to the transformation to the economy of the market only. So issues that need study in out time are many and each issue, of course, needs more than one study and a lot of efforts relevant to the culture of each society.

المقدمة:

أولا:عناصر البحث:

١-مشكلة البحث:

تعد اللامساواة أو التمييز وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال العمل من القضايا الاجتماعية الآخذة في الانتشار والزيادة وبنسب تكاد تكون مخيفة، وهذا الانتشار في مجال اللامساواة الجنوسية يشمل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء، لاسيما بعد التحولات المجتمعية التي أدت إلى إحداث تغيرات واسعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أثرت في البناء الاجتماعي مما أدى إلى زيادة وانتشار هذه الظاهرة وبغض النظر عن التحسين الملحوظ في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلا أنه ما زالت هناك بعض العقبات أمام تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإنصاف المرأة في تعزيز مشاركتها في العمل.

وبما أن التوجهات التي يحملها الأفراد حول الأدوار الجنوسية في ظل المتغيرات المجتمعية والتحولات الحديثة إضافة إلى ضعف السلطة والمبالغة في التخلف الاجتماعي بالاعتماد على التقاليد والعادات الكلاسيكية التي أثرت في تكريس الدور التقليدي للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

حيث أن الحكومة لم تبذل أي جهد واضح لمساعدة المرأة على المشاركة في عملية صنع القرار والمساهمة في تحسين مشاركتها التي لا تزال تعتبر متدنية، وهذا يزداد وضوحاً في تشكيلة الحكومة العراقية لعام ٢٠١١، إذ تعتبر نسبة ٢٥,٥% وهي التي تمثل نسبة مشاركة المرأة العراقية في البرلمان العراقي لسنة ٢٠١٠ تبدو جيدة، فيما لو قورنت بالنسب المتدنية لمشاركة النساء في البلدان العربية. ففي مصر كانت نسبة المشاركة ١,٩% وفي السعودية لم تحصل أي امرأة على أي مقصد وفي سوريا ١٢% واليمن ١٥% ....[١]. كذلك نجد أن التشكيلة الوزارية لعام ٢٠١٠ قد خلت من تسلم النساء للوزارات، أما التشكيلة الوزارة لعام ٢٠١٠ فقد كانت حصر المرأة أربع وزارات فقط. والمشكلة ليست التشريعات والقوانين العراقية التي تسعى إلى القضاء على اللامساواة الجنوسية. وإنما العوامل الاجتماعية والثقافية هي التي تحول دون تحقيق ذلك.

كذلك يتخذ الفصل المهني بين الجنسين طابعاً عمودياً في جميع المجتمعات والثقافات، إذ تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركيز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيداً عن مراكز وضع السياسيات واتخاذ القرار وتتركز مشاركة المرأة على شكل وظائف إدارية بسيطة مثل (السكرتارية، الخدمات المكتبية، الصحة، التعليم .... الخ)، وفي الوقت الحاضر نجد أن الرجل أصبح ينافس المرأة على إشغال مثل هذه الوظائف، ولاسيما بعد انتشار ظاهرة الفساد الإداري، حيث أن المرأة تكون أكثر تخوفاً من انجاز المعاملات الغير قانونية مقابل المال من جهة وقدرة الرجل على إتمام تلك المعاملات وبكل دقة وإتقان من جهة أخرى، وكذلك السهولة في الهروب إلى خارج القطر بعد الكشف عن عمليات التلاعب أو التزوير ...الخ.

وفي مجال المشاركة في النشاط الاقتصادي، أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن التوسع الأكبر في مشاركة المرأة بين عامي ١٩٩٠- ٢٠٠٣ كان في المنطقة العربية وبلغت نسبة ١٩% مقارنة مع بقية دول العالم. ومع ذلك فان المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية لا تزال هي الأقل في العالم، حيث لم تتجاوز ٣٣,٣% بينما يصل المتوسط العالمي إلى ٥٥,٦%[٢].

وهذا ما نشهده بالفعل على الساحة العراقية، إذ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من أحداث قتل واغتصاب وسلب وطائفيه وتناحر حزبي اثر كل ذلك على المرأة وبشكل لافت للنظر، بحيث

أصبحت تحبذ العمل في القطاع الرسمي على القطاع غير الرسمي لأنه (القطاع غير الرسمي) لا يوفر لها الحماية القانونية. بالإضافة إلى التحول نحو اقتصاد السوق أدى إلى تعزيز اللامساواة الجنوسية في العمل.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع أو أكثر بقليل (في العراق)، إلا أن هذا العدد لا يشكل قيمة اجتماعية إذ لم يكن له وزنه ودوره الاجتماعي الفعلي في تحقيق التنمية، وبالرغم مما أحرزته المرأة العراقية من انجازات كبيرة وفي مجالات عديدة إلا أن معدل نشاطها الاقتصادي لا يزال متدنياً.

وتشير إحصائيات الخطة التنموية الوطنية العراقية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤ إلى أن الفوارق الجنوسية كبيرة ولاسيما الفئات العمرية ٢٥ سنة فأكثر. كذلك نجد أن معدلات البطالة حسب الجنس لعام ٢٠٠٦ كانت ١٦,٢% للذكور تقابل ٢٢,٧% للإناث و١٧,٥% للذكور والإناث[٣].

بالإضافة إلى المشاكل التي ذكرت سلفاً، إلا أن المشكلة الأخرى والتي تعتبر أيضاً من المشاكل الكبيرة وهي الانقسام في الهدف والإيديولوجية بين الحركات النسوية، فهناك حركات نسوية معتدلة من حيث الرأي وتقابلها حركات نسوية متطرفة تطالب بشن حرب على الذكور من اجل الحصول على حقوقهن. أي بمعنى اشمل لم يكن هناك رأي موحد وواضح من قبل تلك الحركات النسوية.

وقد أضافت ثورة المعلومات والتقدم التقني والتكنولوجي وأخيراً العولمة عبئاً كبيراً على الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وكشفت عن تعقيدات الحياة الاجتماعية وتسارع وتائر التفسير الاجتماعي، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة المشكلات الاجتماعية كماً ونوعاً. لذلك كان على اغلب الباحثين في العلوم الإنسانية ومنها الخدمة الاجتماعية مسايرة تلك المستجدات على الصعيدين الفكري والمهني، سعياً لإحداث نقله نوعية، ولاسيما في مجال الخدمة الاجتماعية، لكي تتمكن من أداء دورها على أفضل وجه، وفي وقت يحث فيه مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية العالمي (Council on Social Work Education) الباحثين لكي يطوروا من طرقهم النظرية وإبعادهم الامبيريقية، لتتسم بالتكاملية والشمول. ولعل نموذج جاك روثمان هو ابرز النماذج التي تنسجم مع الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية، والتي تنادي بتدخلها المهني لإتمام التغيير الهادف المنظم على المستوى المجتمعي، وذلك من خلال ثلاث محاور مهمة هي التنمية المحلية والتخطيط الاجتماعي والعمل الاجتماعي.

٢-أهمية البحث:

تعتبر المساواة الاجتماعية احد المؤشرات والقضايا التي نالت اهتمام العالم والمنظمات الدولية ولاسيما في مجال التنمية المستدامة التي أكدت عليها الأمم المتحدة. وقبل ذلك أكد الإسلام على ذلك. إذ تعكس المساواة الجنوسية إلى حد كبير نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والإنصاف والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، ...الخ) والمساواة يمكن ان تكون مجالاً للمقارنة والتقييم في المجتمع وبين الأخير والمجتمعات الأخرى. وقد أكدت الأمم المتحدة على مؤشرين لقياس المساواة وعدم التمييز في العمل وهما (الفقر، المساواة في النوع الاجتماعي).

وباختصار تكمن أهمية البحث إلى الجوانب التالية:

١. يعد الاهتمام بقضايا المرأة مؤشراً أساسياً من مؤشرات تقدم المجتمع، حيث لا يمكن أن تنظر لتلك القضية على أنها قضية جزئية أو بسيطة، لأنها تعتبر من القضايا الجوهرية في المجتمع برمته وتؤثر في إمكانية نجاح عملية التنمية فيه.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الخروج بعدد من المؤشرات التي يمكن أن نستفاد منها في تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل. إذ أن المرأة العراقية هي جزء من كل ويصعب أن نتصور حركة الجزء دون النظر إلى حركة النظام الكلي (المجتمع) وفي ظل المتغيرات العالمية، فالتغيرات التي طرأت على الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكلا الجنسين أثرت على تركيبة

الأسرة والمجتمع، وهذا التغيير لم يتواكب معه التغيرات الضرورية في البناء الاجتماعي وتشريعاته القانونية والعدالة في التطبيق في ظل التقاليد وثقافة المجتمع.

٢. يعد هذه البحث من الدراسات البكر في مجالها، لكونها تربط بين دراسة إحدى مشاكل المرأة العاملة المهمة والمتمثلة بعدم المساواة أو عدم تكافؤ الفرص في العمل بين الذكور والإناث ومفاهيم الجنوسة والأدوار الجنوسية من جهة وبين نجاح عملية التنمية البشرية من جهة أخرى. فهل يمكن لأي مجتمع أن يتطور ويتقدم ونصف أعضاءه في المطبخ؟!!

٣-أهداف البحث:

أ-التعرف على مفهوم الجنوسة .

ب-العوامل المؤدية إلى عدم المساواة الجنسوية في العمل.

ج_التوصل إلى مجموعة من المقترحات الهادفة إلى القضاء أو الحد من ظاهرة عدم المساواة في العمل.

ثانيا:المفاهيم والمصطلحات العلمية:

١-الجنوسة.

لا أحد يعرف بالضبط متى وأين استعمل مصطلح الجنوسة، حيث أشارت بعض الأدبيات إلى أن المصطلح كان دارجاً في علم الجنس في أوائل الستينات للإشارة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية للاختلاف الجنسي[٤]. فيما تشير الأدبيات الأخرى إلى أن مصطلح الجنوسة (الجندر) استخدم لأول مرة من قبل (Oakley) وزملائها من الكتاب في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المنحدرة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المنحدرة بايلوجياً[٥].

فيما اتفق مجموعة من الخبراء في مركز المرأة للتدريب والبحوث (كوثر) على تعريف الجنوسة (الجندر) بأنه يشير إلى أوجه الاختلاف الاجتماعي والعلاقات بين النساء والرجال التي يتم تعلمها وتحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي، وتكون قابلة للتغيير بمرور الوقت[٦].

أما أنتوني غدنز فقد أشار إلى أن مصطلح الجنوسة يعني الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الرجولة والأنوثة، وهي بالتالي ليست نتاجاً مباشراً للجنس البيولوجي لدى الإنسان[٧]. وقد عرفت جون سكوت الجنوسة على انه " متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين"[٨] وتعرفه منظمة العمل الدولية "بأنه يشير إلى كافة الاختلافات والعلاقات الاجتماعية المتعلمة والقادرة على التغيير على مدار الوقت بين الرجال والنساء، وهذه العلاقات والاختلافات تحددت اجتماعياً من خلال التنشئة الاجتماعية"[٩].

أما ليندا شيفرد فقد أشارت إلى أن الجنس (Sex) هو مجرد الفوارق البايلوجية بين الذكر والأنثى، أما الجنوسة فهي مجمل وخلاصة الأوضاع والخبرات والأدوار المختلفة التي تترتب على كون الرجل رجلاً والمرأة امرأة[١٠]. كما وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن الجنوسة تعني ادوار اجتماعية قائمة وسلوكيات اجتماعية ملقنة وتوقعات تتعلق بالإناث والذكور[١١].

٢-العمل:

ثمة آراء عديدة لمفهوم العمل Work لدى الباحثين الاجتماعيين، ويعد هذا من المفاهيم الأساسية في دراسات علم الاجتماع، وينظر إليه باعتباره ظاهرة عامة في حياة الإنسان والمجتمع، ويمثل مظهراً من مظاهر السلوك اليومي التي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع.

فالعمل مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما انه وظيفة اجتماعية تتحقق فيه شخصية الفرد[١٢]. وهو أيضاً الجهد العضلي أو العقلي الذي يبذله الشخص لقاء أجر معين[١٣]. والمقصود هنا هو العمل المنتج أي العملية التي يشارك فيها الإنسان والطبيعة، ويأخذ الإنسان على عاتقه ان ينظم ويتحكم في التفاعلات المادية بينه وبين الطبيعة[١٤].

والإنسان بطبعه كائن (عامل) والعمل الجماعي هو ظاهرة اجتماعية موجودة بين أفراد المجتمع. وقد استغل الإنسان الطبيعة لخدمته وجماعته[١٥]. ويعرف العمل أيضاً بأنه كل نشاط اجتماعي يؤدي

وظيفتين هما تقديم الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع وربط الفرد بنفس العلاقات الداخلية التي يبنى عليها المجتمع(١٦).

ويشير ماركس إلى أن العمل هو عنصر أساسي لدى الفرد لكسب عيشه، ونشاط اجتماعي وجوهر النشاط الإنساني الذي يولد العلاقة الاجتماعية بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة، وهو شرط للوجود الاجتماعي(١٧). أما هيجل فقد أكد على ان العمل هو جوهر الإنسان وهو نوع من النشاط الذي يبذله الإنسان، ويظهر به شكل نشاط اجتماعي يصنع ثقافة أو حضارة المجتمع(١٨).

والعمل في النظام الاشتراكي هو عملاً للمجتمع ذو مردود ايجابي لتحسين مستويات الحياة المادية للناس(١٩). أما في النظام الرأسمالي، فان العمل هو الجهد الذي يُبذل لخلق منفعة لم تكن موجودة، أو لزيادة هذه المنفعة. وعن طريق العمل والمشاركة في الإنتاج يحصل الإنسان على الأجر أو الدخل الذي يسد به حاجاته(٢٠). أي العمل الذي تنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية(٢١).

٣-عدم المساواة في العمل.

على الرغم من تحقق نوع من المساواة الجنوسية في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة إلا أن مجالات التفاوت واللامساواة في العمل ما زالت قائمة وان كانت بدرجات مختلفة في جميع البلدان. وتتسع فجوة اللامساواة – كما يظهر في تقديرات البنك الدولي- في منطقة مينا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث أن نسبة مشاركة النساء بصورة عامة في سوق العمل لا تتجاوز ٣٥% في أحسن حالاتها(٢٢).

ويشير مفهوم عدم المساواة في العمل إلى الفصل المهني بين الرجال والنساء والذي يتخذ طابعاً عمودياً في جميع المجتمعات والثقافات، إذ تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركيز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيداً عن مراكز وضع السياسيات واتخاذ القرارات، كما ان المشاركة النسائية في سوق العمل اتخذت بُعداً أفقياً إذ تركزت بصورة عامة في الوظائف والمهمات التي تتطلب مستوى أدنى من المهارة والتنوع والتخصص قياساً على ما يمارسه الرجال(٢٣). كذلك يشير مفهوم عدم المساواة الجنوسية إلى الفروق بين الجنسين في المكانة والقوة والامتيازات في أي مجتمع(٢٤). وتشير عدم المساواة أيضاً إلى التمييز القائم على أساس الجنس والذي يحرم المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والقانونية والمهنية، بهدف إعاقة تطبيق تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة في العمل أو الوظيفة بناء على الفوارق الاجتماعية والبيولوجية بين كلا الجنسين(٢٥). هذا ويرتبط مفهوم عدم المساواة (Inequality) على نحو قريب بمفهوم التمييز (Discrimination)، والتمييز هو أي تفريق أو استبعاد يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في المهنة(٢٦).

ثالثا: العوامل المؤدية إلى تشكيل الأدوار الجنوسية في العمل.

١-العوامل البيولوجية:

وقد ارجع الكثير من العلماء عوامل اللامساواة في العمل إلى الاختلافات البيولوجية، لاسيما وان تكوين المرأة الجسماني والذهني يختلف بصورة كبيرة عن الرجل وإمكانياتها أقل من إمكانياته(٢٧). فالصورة النمطية للبنات توضح بأنهن أقل اهتماماً ببعض المواضيع مثل الرياضيات والعلوم أو أقل كفاءة فيها، ويقلص هذا الأمر لا محالة من وصولهن إلى وظائف بأجور أفضل أو أسواق عمل قادرة على إتاحة فرص عمل أفضل(٢٨). وبعض الدراسات أكدت مثلاً على أن عدد خلايا دماغ الرجل أكثر من خلايا دماغ المرأة بـ٣,٥ مليار، وهذا يؤثر على الكثير من سلوكيات الطرفين وفي مجالات عديدة ومنها العمل(٢٩).

فالمرأة على أساس الفرضية السابقة قد خلقت بيولوجياً بقدرات وطاقات محددة، ولهذا السبب فهي كائن ضعيف الإدراك ومقدراتها محدودة بالنسبة لأداء بعض الأعمال التي تتطلب جهداً معيناً، أو أنها لا تصلح إلا لبعض الأعمال السهلة وغير الشاقة. وقد تركت تلك الآراء آثارها من خلال(٣٠):

أ. الاختلافات الجسمية ووظائفها وما ينعكس على سلوكها الاجتماعي.

ب. مشاعر وأحاسيس المرأة وأثر ذلك على أدائها.

ج. طريقة عيشها والتعامل مع الآخرين وتكوين خبرات مختلفة عن الرجل.

ولا يزال الاعتقاد السائد ان الرجل هو الأقوى والمرأة هي الأضعف جسمانياً، أو كما توصف بالجنس اللطيف أو الرقيق، وان كان لمثل هذه التفرقة من مبرر في العصور القديمة (حجري، رعوي، صيد)، فان تلك المبررات تكاد تنعدم الآن، ولاسيما بعد التطور التكنولوجي الهائل في أنماط وأدوات الإنتاج[٣١]. لذلك أصبحت قدرة النساء على أداء الوظائف الاجتماعية متساوية أو ليست اقل من طاقات الرجل[٣٢].

اعتقد أن التقدم التقني والتكنولوجي أصبح يمثل سلاح ذو حدين فهو من جانب ساعد المرأة، بالتخلي عن الأفكار التقليدية التي ربطت بين العمل والقوة الجسدية، والتي كانت تصب في مصلحة الرجل، إلا ان التكنولوجيا من جانب آخر ساهمت والى حد كبير في انتشار البطالة والفقر لكلا الجنسين. لكن لو تفحصنا ذلك وبشكل دقيق لوجدنا أن بطالة النساء وتسريحهن من العمل، ولاسيما في القطاع الخاص أكثر بكثير من بطالة الرجال، وساهمت هذه البطالة إلى فقر النساء أو إفقارهن، وانعكس على مقدرة المرأة في الحصول على التعليم أو إرسال أولادها (ذكور- إناث) إلى المدارس، ولاسيما المعيلات في مجتمعنا العراقي. وهذا سوف يؤدي إلى اللامساواة في المستوى المادي والعلمي وسيساهم في تدني مستوى المرأة فيما لو قيست بالرجل.

إضافة إلى ذلك أن رعاية الأمومة والصحة على نحو سليم من اجل بقاء الأم والرضع مسألة تحتل صميم الحياة ذاتها بالنسبة إلى الأمهات، كما تكتسب أهمية رئيسية بالنسبة إلى العمل اللائق للنساء وإنتاجيتهن، وقد أكدت منظمة العمل الدولية ان توفيق النساء العاملات بين الأمومة والمسؤوليات الأسرية من جهة والعمل من جهة أخرى يشكل تحدياً رهيباً[٣٣].

هذا التحدي أصبح مشكلة كبيرة تعاني منها المرأة العراقية أيضاً، ولاسيما في ظل الظروف السائدة، لان القطاع الخاص لا تهمه المرأة وسلامة طفلها بقدر اهتمامه بدافع الربح، أما في القطاع الحكومي فإن المرأة ستفتقد الكثير من الامتيازات مثل الترقية والدورات التدريبية والخبرة.

أما في مسألة الخصوبة أو الإنجاب، فان المرأة لم تعد تحتاج أو لا تستطيع الاحتمال بأن تجبر على الاختيار بين العمل والمنزل فهي تريدها معاً، وتحتاج البلدان وزعماؤها السياسيون، إلى فهم حقيقة أن المرأة إذا وجدت ان العمل لا يتناسب مع واجباتها الأسرية، فان إنجاب الأطفال هو الذي سيحذف وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أشارت عام ٢٠٠٤ بالمطالبة بمزيد من سياسات الاستخدام الصديقة للأسرة، لأن الخصوبة أصبحت تشكل حجر عثرة أمام المساواة في العمل من جهة، وكذلك أدت إلى انخفاض الخصوبة أو تأخيرها إلى سن الأربعين وكما حصل في سويسرا وبنسبة ٤٠%، وفي اليابان تنخفض معدلات الولادة مع إعطاء معظم النساء العمل الأولوية على الحمل وإنجاب الأطفال[٣٤].

وبذلك أصبح العامل البيولوجي مهم، ولاسيما بعد أن أصبح ركيزة أساسية تعتمد عليها الثقافة الذكورية من اجل إضفاء نوع من المنطقية العقلانية على القول السائد (أن المكان المناسب للمرأة هو البيت). بسبب أن المرأة هي التي تنجب الأطفال، ويرجح هذا أيضاً كون الرحم موجود في جسد المرأة، إذا ما تخلينا عن فكرة الرضاعة لاستخدام الرضاعة الصناعية، ولاسيما بالنسبة للمرأة العاملة.

وهذا ما أشار إليه بارسونز، حيث أكد أن الدور الذي تلعبه الأم يعتمد على الوظائف البيولوجية، فالأم تختص بالأدوار المعبرة (Expressive roles) هذا التحديد يرجع لكون عملية الإنجاب والرضاعة هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة. كما أن طبيعة هذه الأدوار هي التي جعلت المرأة مسئولة عن تحقيق الثبات والاستقرار داخل الأسرة والعناية بالأطفال وتوفير النواحي العاطفية للزوج[٣٥]. مثل هذا الاختلاف البيولوجي يعتبر ميزة وليس نقصاً (مثل الحق في إجازات الوضع والأمومة في قوانين العمل لما لدور الإنجاب للمرأة من وظيفة اجتماعية)[٣٦].

لكن الفلسفة الجنوسية الغربية تسعى إلى التماثل الكامل بين الذكر والأنثى وترفض الاعتراف بوجود الاختلافات أو حتى التقسيمات بل تدعوا إلى التماثل الكامل بين الجنسين في كل شيء. لذلك نجد أن اغلب أبحاثهم ودراساتهم وخطاباتهم السياسية تخلوا إلى حد بعيد من التأكيد على الجوانب البيولوجية.

فإذا كانت العدالة أو المساواة الجنوسية تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فما هو سبب إزالة بعض أشكال اللامساواة أكثر من غيرها؟ وما هي العوامل التي تقف دون تحقيق ذلك؟

٢-الثقافة الذكورية:

تكاد تكون الثقافة الذكورية السائدة من العوامل الأساسية التي وقفت ولا زالت أما تحقيق المساواة الجنوسية في مجال العمل، حيث تضع الثقافة السائدة النساء في موقع المعولات من قبل الرجال. مما يترتب للرجل الأولوية من الحصول على العمل والتمتع بعوائده، ويهمل هذا التوجه ان دور النساء في المساهمة في دخل الأسر وفي إعالتها أصبح يتعاظم في كل المجتمعات ومنها العربية، خاصة وان المرأة تبدي درجة من التفاني في رعاية الأسرة وحمايتها[٣٧]. والبطريركية أو النظام الأبوي: هو نظام اجتماعي للعلاقات بين الجنسين، حيث لا مساواة بينهما، وهي علاقات مضمرة في نطاق من المؤسسات الاجتماعية ولبنى الاجتماعية. ويدمج مفهوم النظام الأبوي مفهوم العلاقات بين الجنسين ويتجاوزه في ناحيتين: أولاهما: انه يتضمن عدم المساواة التي توجد بشكل روتيني في هذه العلاقات، والثاني: أنه يلفت النظر إلى الترابط بين السمات المختلفة بينهما والتي تشكل كلها نظاماً اجتماعياً[٣٨]. وحسب وصف ماركس، انه نمط له تاريخ خاص وبنية خاصة، ومجموعة من القيم ونمط من السلوك يرتبط بنظام اقتصادي معين وثقافة معينة، وبهذا المعنى يصبح النظام البطرياريكي أو الأبوي واقعاً تاريخياً واجتماعياً حياً[٣٩].

كما تقوم الثقافة المجتمعية السائدة على فكرة تفوق الرجل واختصاصه بالسلطة والعمل خارج المنزل وارتكاز هوية المرأة على أمومتها ودورها في البيت، وينظر إلى النشاط السياسي للمرأة بأنه ترفاً أو خروج عن المألوف، ولاسيما في ظل مناخ عام من سلبية الرجل نفسه وانهزام المرأة أمام قضيتها[٤٠]. ونتيجة لكل ذلك فقد بقيت مكانة المرأة متدنية حتى بعد زوال نمط الإنتاج العائلي، وظهور ما أسماه ماركس بنمط الإنتاج الآسيوي أو الشرقي والذي تم تعميمه ليشمل جميع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث لم يكن يسمح للمرأة بالخروج من نطاق العائلة، وأصبحت من مهماتها الأساسية الحفاظ على الأسرة. وقد لعبت العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً كبيراً في ذلك إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية، حتى أصبحت المرأة مع مرور الزمن تنظر إلى وضعها وكأنه أمر واقع، فاستسلمت له واقتنعت بمكانتها الثانوية والهامشية تلك، وتستند السلطة الأبوية إلى المعنى الاجتماعي الذي تم إضفاؤه على الفروق الجنسية البيولوجية[٤١]. وقد قطعت الأعراف والعادات الاجتماعية شوطاً كبيراً في تفسير عدم المساواة بين الجنسين، فهي تحدد الأدوار للنساء والرجال في الأسرة والمجتمع، كما تشكل الخيارات الفردية وعلاقات السلطة بين الجنسين، وتفرض نوع العمل الذي تجده مناسباً للرجل والمرأة، وقد يصبح الرجال موضع سخرية لقيامهم بعمل يعتبر من أعمال النساء، في حين تعتبر المرأة مسترجلة إذ قامت بعمل هو عادةً من أعمال الرجال[٤٢]. هذه الأدوار تعتمد على التنشئة الاجتماعية، حيث يلقن الطفل وبصورة تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه سواء كان ذكراً أم أنثى[٤٣]. غير أن أنظمة الأعراف والعادات تختلف بين مجتمع وآخر، بل وحتى داخل المجتمع الواحد، ولها عواقب على استقلالية ومكانة كل من المرأة والرجل. ففي شمال جنوب آسيا تميل أنظمة القرابة إلى الاعتماد بشدة على التقسيمات الجنوسية، وينتشر تقليد عزل الأنثى، مما يحد من حريتها ويحرمها من الاستقلالية[٤٤]. وفي بوركينا فاسو تختلف الأعراف، ولاسيما المتعلقة بحقوق الأرض وعمل الزيجات بقدر كبير بين الجماعات العرقية، فطائفة الموسي تكون الأعراف فيها أقل تشدداً من طائفة البوا، حيث أن مشاركة المرأة في الأعمال الزراعية أكبر والإنتاجية أيضاً أعلى بكثير من إنتاجية النساء في البوا[٤٥]. والعادات والتقاليد والأعراف تتغير لكن ببطء شديد، وهي تتغير لأسباب عدة منها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية[٤٦].

لكن السؤال الذي يمكن أن يثار الآن هو: هل أن سبب التغيير الايجابي وحصول المرأة على مكانتها (وان كانت أقل) هو الثورة الفرنسية؟ وهل فعلاً أن من كسر الحلقة المغلقة للمنطق الأبوي هي الثورة الفرنسية؟

فإذا كان للثورة الفرنسية دور في ذلك، والمرأة أصبحت تتمتع بجميع الامتيازات والحقوق. فلماذا هذه المؤتمرات والمنظمات والحركات النسوية التي لا يكاد يمضي يوماً إلا وتأتي ببنود واتفاقيات من أجل المرأة، وكم نحتاج من السنوات من أجل المساواة، بعد أن مضى على الثورة الفرنسية ٢٢٢ عام،

ولا تزال مكانة المرأة دون مستوى الطموح يقال أن وفاة الوجودية الفرنسية سيمون دي بفوار لم يشارك في مراسيم جنازتها إلا بعض النساء، فيما شارك الآلاف في جنازة صديقها المقرب إليها جون بول.

فلم تغير الثورة الفرنسية أو الصناعية النظرة السائدة حول المرأة بالشكل المطلوب الذي تتمناه، حيث أن التغيير ألقيمي بطيء جداً، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن الرجل هو السيد المطلق في البيت ولا ينبغي أن تتصرف المرأة بدون إذن زوجها، كما وأشارت إلى أن المرأة لا تستطيع تحمل المناصب الوزارية، وان الله خلق المرأة لتخفف من قسوة الحياة على الرجل، وتشير الدراسة أيضاً إلى أن ٦٤% من المبحوثين الذكور يعتقدون أن عمل المرأة يعرضها للمذلة وان وظيفتها الأساسية هي خدمة زوجها وأولادها[٤٧].

وقد ساهمت المتغيرات الاقتصادية بعدم المساواة الجنوسية في مجال العمل، ولاسيما البطالة والفقر والسوق، فتحليل مشاركة المرأة في سوق العمل ومساواتها مع الرجل أصبحت تتطلب البحث في العديد من القضايا، ولهذا السبب تُثار الأسئلة التالية والتي تحتاج إلى دراسات كثيرة ومعمقة تتلازم مع دوران عجلة التغيير الزمني المتواصل، ومن هذه الأسئلة ما هي القيود الحقيقية المفروضة على مشاركة المرأة في سوق العمل ومساواتها مع الرجل؟ فهل يرتبط هذا بنقص العمل أم الأداء الوظيفي؟ ولماذا تحصل المرأة على أجور أقل من الرجل؟ فهل هذا ناتج عن طبيعة النظام الرأسمالي السائد أم إلى القيمة الاقتصادية والإنتاجية؟ وهل تساهم عوامل التعليم والخلفية الاجتماعية والدورات التدريبية والتأهيلية إلى المساواة الجنوسية؟

٣-العوامل الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل التي أدت إلى اللامساواة الجنوسية في العمل، وان كانت الكثير من الامتيازات التي حصلت عليها المرأة بسبب الاقتصاد، إذا اعتبرت الماركسية التقليدية ان التقسيم الطبقي هو أصل اللامساواة وقمع المرأة، ولاسيما وان قدراً كبيراً من الجهد والوقت المطلوب لمواصلة إنتاج القوة العاملة يأتي من الحياة الأسرية الخاصة[٤٨].

واللامساواة وفقاً للماركسية، بدأت مع أول تقسيم للعمل على أساس النوع، فأصبحت الأعمال التي تختص بها المرأة هي الأعمال المنزلية والتي توسعت لتشمل الأعمال اليدوية التي كانت تنفذ داخل المنزل، ومن ثم أضيفت لها عدة أنشطة، ولاسيما بعد الحروب والسلب والنهب والتي كانت من اختصاص الرجال، وقد بدأت المرأة تزرع وتحصد وتجمع المحاصيل إضافة إلى قيامها بالأعمال اليدوية مثل الغزل والنسيج وصناعة الأدوات الفخارية وغيرها، على اعتبار أن هذه الأعمال يتلائم مع القوة البدنية[٤٩]. ومع بداية ظهور الملكية الخاصة، " رسخ المجتمع الرجالي تقسيم العمل القائم على النوع وسخره لمقتضياته، جاعلاً منه الأساس الذي يقوم عليه اضطهاد المرأة"[٥٠]. أما النظام الرأسمالي فقد ساهم أيضاً في اللامساواة في العمل، حيث أدى إلى استبعاد وتهميش للمرأة في مجال العمل والمشاركة العامة، وحسب رأي ماركس، فان اللامساواة الجنوسية تنتج من خلال[٥١]:

١. استغلال المرأة من خلال العمل الإضافي والذي يكون له اثر سلبي، ولاسيما في ظل عدم توفير الأنظمة الرأسمالية بدائل عن دور المرأة التقليدي.
٢. كافة أنظمة العمل تسمح وتشجع على العداء والعنف الجسدي.

وفي ظل المشاكل الاقتصادية بدأت العولمة في الانطلاق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠، ومنذ ذلك التاريخ أعلن الغرب الرأسمالي الليبرالي تفرده بالزعامة تحت مسميات عديدة (العولمة) أو (النظام العالمي الجديد) والذي يعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والى انحسار كبير في وظائف الدولة وان العنصر الأساسي في هذا هو الشركات متعددة الجنسيات[٥١]. وفي ظل هذا النظام تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية على نمو متزايد إلى قوى السوق، والتي بدورها تخضع إلى قوة الشركات الرأسمالية (الشركات متعددة الجنسية) أكثر من خضوعها إلى قوة الدولة، وهذا يعني ان هيئات الدولة التي تدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤثر في حياة المواطنين، قد فقدت وبشكل كبير مواردها تاركة مكانها لسيطرة قوى السوق[٥٢].

فالليبرالية الجديدة أو الاقتصاد الرأسمالي يبتعد بذلك عن مفاهيم العدالة والمساواة الاجتماعية التي تقود إلى مأزق اللامساواة والتهميش[٥٣].

وبما أن النظام الرأسمالي دائماً ما يؤكد على الربح، وهذا يتطلب رفع الإنتاج وقلة التكاليف، وبطبيعة الحال فان قانون القيمة الإنتاجية أيضاً ساهم باللامساواة، ولاسيما ان هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالي، وإنتاجية الرجال حسب هذا المقياس هي أكثر من إنتاجية النساء، ولاسيما المتزوجات اللواتي يحتجن إلى فترة الوضع والرضاعة وغيرها. وهذا لا يتلائم مع اقتصاد السوق، ولاسيما القطاع الخاص.

ونجد على سبيل المثال أن نسب كبيرة من نساء مصر قد التحقن بالعمل في القطاع غير الرسمي، حتى وان لم يتمتعن بالحماية القانونية. ولكن تأثير العوامل الاقتصادية أيضاً تختلف من مجتمع إلى آخر[٥٤].

أن معظم البلدان العربية، قد أخذت بالتوجه الليبرالي الرأسمالي من الناحية الاقتصادية، ولم تفلح في القضاء على اللامساواة أو النظام البطريركي.

وان وسائل الإعلام المختلفة والقنوات الفضائية التي يتجاوز مداها حدود الزمان والمكان تلعب اليوم دوراً مؤثراً في حياة الناس العامة والخاصة، شأنها شأن النشاط الاقتصادي، بل وموضوعة في خدمة النشاط الاقتصادي للشركات العابرة للقارات، الذي " أدى إلى إضفاء الطابع العالمي للاقتصاد والثقافة وخلق تناقضات كبيرة بالنسبة لقضايا النوع وحقوق المرأة بوجه خاص"[٥٥].

أدت هذه المتغيرات إلى زيادة حدة الفقر والبطالة، فالتحول الاقتصادي مع الاعتماد على الإنسان الآلي والمكننة الحديثة أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال، والنسب الأكبر من البطالة طالت النساء، وهذا أدى بدوره إلى انتشار الفقر وتدني المستوى التعليمي، لأن الأسر الفقيرة غير قادرة على إرسال أطفالها إلى المدارس، وان استطاعت فستكون الأولوية للأبناء (الذكور) على حساب البنات (الإناث). كما ان تدني المستوى التعليمي سيؤدي إلى ضعف فرص الالتحاق بالعمل أو المشاركة السياسية.

وفي ظل عزوف القطاع الخاص إلى استيعاب الأعداد الكبيرة للخريجين، ولاسيما النساء، فان معدلات البطالة ستزداد وبصورة كبيرة، وتشير الدراسات في بعض الأقطار العربية وبصورة متقاربة مع دراسات منظمة العمل الدولية وتقارير التنمية البشرية، إن بطالة النساء وصلت إلى حدود مفزعة. فخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠- ٢٠٠٠ بلغت البطالة لنساء الأردن ٤١,٦% واليمن ٣٩,٦% وعمان ٣٦% ومصر ٢٥,١%[٥٦]. وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي سوف يضعف مساهمتها في المنطقة العربية إلى أدنى المستويات، فيما لو قورنت بمناطق العالم الأخرى، بالإضافة إلى أن غلبة التصورات التقليدية لدور المرأة ارتبط وبشكل كبير بأولوية الرجال في إعالة الأسر وتدني تفضيل العمالة النسائية مما ساعد على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة بالرجال.

وفي هذا الإطار أشار تقرير البنك الدولي إلى تخلف النساء عن الرجال في المشاركة في القوة العاملة، ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل، فقد تراجعت قوة العمل من النساء من ٥٣% عام ١٩٨٠ إلى ٤٩% عام ٢٠٠٥، في حين يستمر توظيف الرجال بنفس النسبة وتصل تقريباً إلى ٨٦%[٥٧]. وكذلك أن النساء هن أول من يفقدن فرصة العمل في أوقات الانكماش وآخر من يحصل عليها في أوقات الانتعاش. ولو عملنا مقايسة بين بطالة الإناث وبطالة الذكور سنرى بان الفارق ليس بقليل ولاسيما في البلدان العربية، أنظر الشكل التالي:

شكل (١) يوضح معدل بطالة الإناث كنسبة من معدل بطالة الذكور

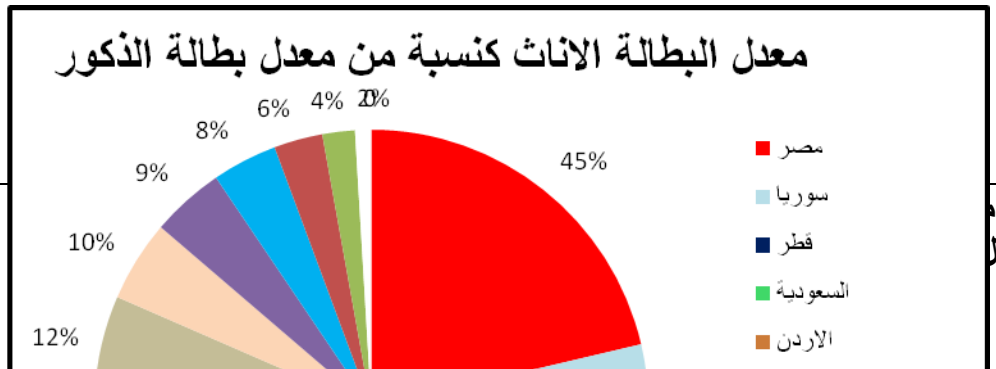

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وارتفاع نسب البطالة أيضاً يرجع إلى أسباب عدة، ولاسيما في مجتمعاتنا العربية، ومن هذه العوامل:

١. الاستثمار.
٢. الخصخصة وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي[٥٨].
٣. عولمة الاقتصاد.

وأصبحت مصطلحات تأنيث الفقر وتأنيث البطالة من المفاهيم الدارجة في الوقت الحاضر وبطبيعة الحالة فان هناك علاقة بين البطالة والفقر، وبتأثير جميع المتغيرات سالفة الذكر. والتي أدت إلى انتشار البطالة وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وهذا أدى إلى زيادة عدد الفقراء على مستوى العالم، وهنا تثار عدة تساؤلات مهمة: من هم الفقراء الذكور أم الإناث؟ وما هي العوامل المسببة لذلك؟ وإذا كانت المرأة الأكثر فقراً بالمقارنة مع الرجال فهل هذا يعني أنها تعرضت إلى الإفقار؟ وهل فقر المرأة يقاس فقط مادياً؟ وهل اللامساواة تكون أكثر حدة ووضوحاً بين الفقراء أم الأغنياء؟

الفقر نوعان نسبي ومطلق[٥٩]، وكلاهما أو الفقر بصورة عامة هو نتيجة اللامساواة وأيضاً عامل مهم ساهم وبشكل كبير في التمييز ضد المرأة ولاسيما في مجال التعليم والعمل.

يرى العالم الانثروبولوجي اوسكار لويس أن ثقافة الفقر هي أحد أهم عوامل التهميش للمرأة، وفقر المرأة له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية، وهذا يرجع في الغالب إلى طبقة النظام الاقتصادي وخاصة الرأسمالي والذي توجد فيه نسب مرتفعة من البطالة، بين النساء الفقيرات. وتتحكم الطبقات المسيطرة في قيم النمو الاقتصادي والتراكم والحراك، وهكذا تصبح ثقافة الفقر نوع من التكيف ورد الفعل من الفقراء تجاه واقعهم المهمش في النسيج الطبقي للمجتمع الرأسمالي الفردي[٦٠]. ويؤدي الفقر المادي إلى إضعاف في مجال التمثيل البرلماني، وشغل الأعمال المهنية والفنية والسيطرة على الموارد الاقتصادية، كما يفضي الفقر البشري إلى إضعاف النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية والأعمال المهنية والفنية[٦١]. لذا يعتبر الفقر أحد المتغيرات الاقتصادية التي تهدد العديد من فئات المجتمع ولاسيما النساء، كما يشكل الفقر أحد التحديات الأساسية التي تعوق الاندماج الاجتماعي لهن، وقد ساهمت بعض السياسات الاقتصادية في تعميق الفقر وسوء توزيع الدخل والثروات وعدم تكافؤ الفرص وتهميش دور المرأة في المجتمع[٦٢]. وقد كشفت إحدى الدراسات التي أجريت حول التثبيت ووجهه الإنساني أن لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي تأثيرات سلبية على النساء، ولاسيما النساء الفقيرات، فلقد أدت سياسة

تحرير الأسعار وخفض الأجور وخفض الإنفاق الحكومي إلى زيادة التكلفة والتقليل من مستوى الخدمات العامة. ومما لاشك فيه أن مثل هذه السياسات أدت إلى إفقار العديد من أفراد المجتمع، وأدت إلى ظهور ما يسمى بالفقراء العاملين. وتحملت المرأة الكثير في ظل هذه السياسات، وبالأخص في ظل زيادة معدلات البطالة، مما أدى إلى زيادة نشاط سوق العمل غير الرسمي الذي يعتمد على النساء والأطفال. وهذا يؤدي إلى تأنيث التشغيل أو زيادة مشاركة النساء في وظائف الخدمات والمصانع منخفضة الأجر[٦٣]. أما في المجتمع العراقي فقد زاد الإنفاق الحكومي، ولاسيما زيادة رواتب الموظفين وأجور العمال، وأدت تلك الخطوة إلى زيادة الدخل، ولكن تلك الزيادة صاحبها ارتفاع الأسعار بالنسبة للخدمات التي يحتاجها المواطن العراقي، ولم يكن هناك أي فائدة لهذا الإنفاق، بل أدى إلى ظهور أعباء إضافية على الأسر الفقيرة، وعلى وجه الخصوص الخدمات التعليمية والصحية.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة، ان عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس تبدوا أكبر لدى الفقراء، وثمة رابطة قوية بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة والحصول على متطلبات الحياة[٦٤].

ويظهر ان إجراءات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة لم تحقق أي من الأهداف المنشودة، ولاسيما في المجتمع العراقي، فمن بين ٧٠ معملاً تم خصخصتها استولت عائلة واحدة على ١٣ منها، وذهبت اغلب المنشآت الصناعية والزراعية إلى أشخاص ليس لهم أي علاقة بالصناعة والتجارة والزراعة، وبيعت بأسعار زهيدة ولم تطلب الحكومة سوى مقدمة تتكون من ٤٠% من السعر وتدفع على شكل وجبات، ولم تفلح الخصخصة تلك في تحقيق الغايات المرجوة منها، كزيادة الإنتاج وتشغيل الخريجين، وإنما انتشرت البطالة وزاد التضخم وساء توزيع الدخل وأخذت الثروة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الغنية[٦٥]. يتضح مما سبق مدى تأثر النساء بالفقر، حيث يزداد لديهن الإحساس بالمركز المتدني والحرمان والتبعية والبؤس نتيجة لتأثرهن بالأوضاع الاقتصادية القائمة، وما يتطلبه ذلك من فرض سياسات اقتصادية تساهم في التأثير على حياة الذكور والإناث وبشكل سلبي[٦٦].

كما أن الأدوار التقليدية للمرأة والرجل تخلق تفوق في الاستثمار في رأس المال البشري واللامساواة في الدخل، فالنساء عادة ينسحبن من سوق العمل للإنجاب ورعاية الأطفال، وحتى بافتراض عودتهن للعمل مرة أخرى، فان رصيد الخبرة لديهن يتدهور خلال فترة الانقطاع. لذلك فان قصر مدة الخبرة في الوظيفية وكثرة الانقطاع عن العمل تعد من الأسباب الأساسية لانخفاض إنتاجية المرأة. وهذا يؤدي أيضاً إلى تخصص المرأة في أعمال تختلف عن مجالات عمل الرجل، وهذا لا يتماشى مع متطلبات سوق العمل كالارتباط الوثيق والمستديم، وتبعاً لذلك يظهر التفاوت بالأجر[٦٧]. أما في مجتمعنا العراقي، فإضافة إلى ما سبق ذكره من انسحاب المرأة من العمل، نجد أن الأجور التي تحدد عمل المرأة، ولاسيما في القطاع الخاص تكاد لا تسد تكاليف الانتقال من العمل إلى البيت والعكس وكذلك الجهد المبذول للعمل، والظروف الأمنية المتدهورة...الخ. هذه العوامل ساهمت وبشكل مباشر إلى انسحاب المرأة من العمل، وخاصة بعد الزواج أو الولادة وأدى ذلك إلى قلة الأجور ومن ثم انقطاعها مسبباً الفقر النسوي والذي انسحب بآثاره على التعليم والمشاركة الفعالة في المجتمع. هذا الوضع قد لا يشمل الأسر الغنية أو النساء الغنيات، إذ أن العمل لا يجلب فقط المنافع المادية فقط، بل للعمل الكثير من الفوائد التي تفوق حتى حجم الأجور، وتجارب التون مايو ولويد وارنر (اليانكي ستي)[٦٨] دليل واضح على ذلك.

كما يمكن القول بان العامل الاقتصادي كان سلاحاً ذو حدين، فمن جهة ساهم في حصول المرأة على المكانة الطبيعية وبشكل يكاد يكون لافت للنظر، ومن جهة أخرى دفع المرأة إلى الطبقة الدنيا فيما لو قورنت بمكانة ومنزلة الرجل.

٤-الدولة:

أما دور الدولة فيجب أن تعمل في جميع الظروف على تسوية ارض الملعب للرجال والنساء، وهذا يعني في الإطار التنظيمي حماية الحقوق الأساسية للجميع، والعمل على إزالة عناصر التمييز المتغلغلة في القوانين المدنية ووظائف الحكومة وبنى السوق وفرض ما تسنه من قوانين وأنظمة، وبالتحديد تلك التي تعدوا إلى المساواة الجنوسية في العمل، والتأكد من ذلك على مستوى التطبيق لا على

التشريع فقط[٦٩]. ففي مجالات عدة لاحظنا فشل الحكومة في حماية النساء من العنف ولاسيما العنف الوظيفي، والذي له علاقة بجنسهن، والاعتماد على إصدار القوانين فقط، دون التأكيد على المتابعة والتقويم[٧٠]. وتشير جميع الدلائل إلى أن العنف ضد المرأة في مكان العمل لم يعد يؤثر على الصحية فقط، بل امتد ليؤثر على المنشآت والمعامل وعلى المجتمع ككل. ففي أمريكا تقدر هذه التكلفة بما يعادل ١,٨ مليون دولار سنوياً، وفي المانيا فان تكلفتها ٢,٥ مليار مارك الماني كل عام أما مستوى التكلفة الفردية، فإنها تؤدي إلى انعدام الحافز على الأداء عند المرأة العاملة، وفقدانها الثقة والاحترام للذات. ومن المؤشرات التي تعكس ضخامة التكاليف الاجتماعية في السويد أن ١٠- ١٥% من مجموع حالات الانتحار تعود إلى ممارسة العنف الموجه ضد المرأة في مكان العمل[٧١].

والدولة في نظر ماركس هي الإدارة ووسيلة التحكم من قبل الطبقة الحاكمة، وفي ظل النظام الرأسمالي تكون السيطرة للرأسماليين والمحافظة على علاقات الإنتاج البرجوازية، ولاسيما المتعلقة بقواعد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[٧٢]. والطبقة المسيطرة لا تقوم بالحفاظ على قوتها عن طريق امتلاكها وسائل الإنتاج أو التحكم بالدولة فقط، بل تسعى إلى تدعيم السيطرة من جانبها وتهميش الشرائح الأخرى من خلال الأفكار والقيم الثقافية الأبوية، وذلك من خلال استغلالها لنظام التعليم ووسائل الإعلام والدولة كأدوات تؤدي إلى تقبل أبناء المجتمع لمثل هذه الأفكار[٧٣].

وهذا يعني أن الدولة أيضاً تلعب دوراً مهماً في إشاعة ثقافة اللامساواة الجنوسية من خلال تدعيمها للقيم الثقافية الذكورية، ولاسيما وان الدولة تعمل في ظل نظام رأسمالي، يؤكد على التغيير التدريجي أو بالأحرى على الاستقرار من اجل الحفاظ على المصالح وتعزيز السيطرة.

وفي ظل النظام العالمي الجديد، بدأت الدولة تفقد الكثير من وظائفها ولاسيما في ظل ضعف أو عدم قدرة الدولة بمفردها على التحكم في بعض القضايا، ولاسيما تقلبات الأسواق المالية والمخاطر البيئية أو السيطرة على اقتصادها بسبب التوسع الهائل في حجم التجارة العالمية[٧٤]. ومثلما انتهت الدولة الإقطاعية بسبب التطور التقني والتكنولوجي، فإن الدولة القومية سائرة في نفس الاتجاه والسبب هو التطور التقني والتكنولوجي أيضاً، لتحل محلها دول الشركات التي دائماً ما تؤكد على الربح، وعوامل قدرتها مرتبطة بالسوق والمصانع. ويظهر أن ضعف الدولة أصبح أيضاً واضحاً في مجتمعنا العراقي ويمكن ان يبرز في:

١. ضعف تطبيق قانون التعليم الإلزامي.
٢. عدم القدرة على توفير بدائل لادوار المرأة التقليدية (دور رعاية الأطفال، ورعاية الأطفال).
٣. تبني سياسات النظام الرأسمالي.
٤. انتشار البطالة والفقر.
٥. ضعف توفير فرص العمل عامة وللخريجين خاصة.

وهنا فينبغي الإشارة إلى انتشار بعض البدائل لادوار المرأة التقليدية، مثل رياض الأطفال، مع ان اغلبها دور رعاية أهلية. ويتطلب من العائلة دفع ١٥٠ ألف وقد يصل أحياناً إلى ٤٠٠ ألف للطفل الواحد الذي أصبح يشكل عبئاً أكبر. وخاصة على الأسر الفقيرة، هذا الوضع دفع الكثير من الأمهات إلى ترك العمل أما بصورة وقتية أو دائمية، أو طردها بسبب تكرار ترك العمل الذي يحدث غالبا في القطاع الخاص.

رغم أن المشاركات في الحركات النسائية قد قمن بتنمية علاقاتهن وصلاتهن مع نشاطات البلدان الأخرى، إلا أن عدد كبير من الوشائج تزايدت أهميتها وبصورة لافته للنظر مع ظهور العولمة. ومن المنابر الأساسية لإقامة شبكات التواصل بين النساء عبر جميع بلدان العالم مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة التي عقدت ولمرات عديدة منذ سنة ١٩٧٥، وقد شارك نحو خمسين ألف شخص – ثلثاهم من النساء- في آخر هذه المؤتمرات في بيجين (الصين) عام ١٩٩٥، كما حضر مندوبون من ١٨١ دولة، لمناقشة السبل الكفيلة بتحسين أوضاع النساء، وخلص المؤتمرون إلى ضرورة تأمين المساواة في وصول النساء إلى الموارد الاقتصادية[٧٥].

٥-العولمة:

وتعني العولمة توسع اقتصاد السوق حتى ابعد زاوية للبلدان وآخر منعطف لكوكبنا، اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة هما توائم سيامية في دفعه العولمة، هذه التي هي ليست الأولى في التاريخ، لكنها الأسرع، ولم يعد المكان والزمان يلعبان دوراً كما يبدوا، لقد صهرها المنّظر الإستراتيجي العسكري الأمريكي (ادوارد لوتووك) في مصطلح واحد " الرأسمالية التوربينية"، حيث تبلغ الخدمات والمنتجات والأخبار ورأس المال وقوى العمل درجة كبيرة من التنقل والتسارع[٧٦]. تهبنا العولمة عصراً جديداً للأرقام القياسية والأفضل، مبيعات قياسية، وفي نفس الوقت أرقام قياسية في عدد العاطلين وتقليص النفقات الاجتماعية بشكل لا مثيل له، أنها عملية المتناقضات، بتطورات أعلى ما تكون من التضاد وعدم التوافق. تظهر أرباح المشروعات والقضاء على أماكن العمل في رزمة مزدوجة، كذلك الفقر والغنى. تستوعب النساء في الاقتصاد والسوق العالمية ولكنهن يهمشن ثانية وفي نفس الوقت[٧٧]. وقد ساهمت اغلب الشركات التجارية – هدفها الربح- والفضائيات وما تقدمه من إعلام في سبيل زيادة الاستهلاك إلى جعل المرأة مجرد سلعة لها ثمن يمكن شرائها كأي سلعة أخرى[٧٨]. وقد اكتشفت أهمية المرأة كوسيلة لترويج سلعة ولتحقيق أهداف النظام العالمي الجديد، فسُخرت مستفيداً من كل الجوانب التي تتوفر فيها، مبتدئاً بتوظيفها في وظائف عادية، ومن استغلال جسدها في الأعمال القذرة – تطويع الجواسيس- أو الاتجار بهن في الأسواق العالمية[٧٩]. فعصر العولمة للسوق القائم على الاستهلاك المتزايد الذي لا تحده حدود والمرأة التي لا تعمل تميل إلى الاستهلاك، فغير المنتج يميل إلى الاستهلاك ولا يقدر قيمة المال، ويعتمد على التجميل والتحول إلى أداة استمتاع للحفاظ على مكانته. والاستهلاك مرتبط بالمتعة واللذة وإذكاء الرغبات على الجنس وعلى المرأة في الإعلان، ثم على أشياء مرتبطة به، كالدعارة والمخدرات وأنواع الموسيقى[٨٠]. أن التغيرات في ادوار النساء والرجال وعلاقات بعضهم ببعض وطبيعة الأسر المعيشية والأسواق والمجتمعات التي يعيشون فيها، ما فتئت تتسارع في عالم أتسم بالعولمة وصعوبة تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل أوجه انعدام المساواة الراسخة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتبقى غالباً دون تصحيح أو تصحح بطريقة غير سوية، وتحريك الحدود والقيم يحدث توترات تضخمها أحياناً العولمة السريعة، وكلا الجنسين يواصلون أداء أدوارهم الاجتماعية، فقد يستفيد البعض من فرص العمل، ويستمر كثيرون في أداء أدوارهم الجنسانية التقليدية وتحمل الضغط والأعباء[٨١]. فالمرأة في مجتمع الشركات العابرة للقارات مهمة كأداة للعمل الرخيص، ولاسيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأيضاً في البلاد الصناعية، ومهمة كأداة للاستهلاك وركن أساسي في التركيب الطبقي الأبوي للمجتمع الرأسمالي. ركن أساسي في التراكم المتزايد المبني على عولمة السوق لصالح أقلية ضئيلة من الملياردريات على حساب آلاف الملايين الذين يزدادون فقراً مع الأيام[٨٢]. ويشير البنك الدولي بشأن الفقر أن ما يقارب ١,٤ مليار شخص في أقل المناطق تنمية من العالم – أي ٢٦% من سكان العالم- عاشوا بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم[٨٣]. والفقر ليس له بُعد أنثوي فقط بل هو راسخ أيضاً في جميع المناطق الريفية والحضرية[٨٤]. اعتقد أن العولمة توجه جديد يصلح للتعايش الإنساني أن تم التعامل معها بعقلية الكبار والابتعاد عن دفاع الحناجر، والتعامل من منطلق التكافؤ والمساواة في قيمة الإنسان، دون تمييز بين قوي وضعيف أو غني وفقير أو ذكر وأنثى. فالعولمة مفيدة من جانب ومضرة للذين لم يتعاملوا معها بعقلانية من جانب آخر. ولاسيما عمل المرأة في الإعلام[٨٥].

٦-الحروب والنزاعات المسلحة:

وحالها حال العوامل التي تم الإشارة إليها سلفاً، فقد ساهمت الحروب والنزاعات المسلحة إلى تهميش المرأة وانسحابها من العديد من مجالات العمل، واعتقد أن الفكرة السائدة التي تدعي أن الحروب ساهمت في إنصاف المرأة ومساواتها مع الرجل هي فكرة خاطئة وليست صحيحة، وهنا يثار سؤال مهم ألا وهو: هل ازدياد مشاركة المرأة في العمل أثناء الحرب جاء بسبب العدالة وتكافؤ الفرص أم مشاركة الرجال في الحرب؟ وإذا كانت الحروب قد أنصفت المرأة، فلماذا لم تشارك حالها حال الرجل في ميادين القتال؟

ففي وقت الحروب تحولت النساء إلى أدوات لإنجاب القوى العاملة والجنود تحت مسميات عدة (حملة الإنجاب)، في ظل توفير الدولة الدعم المالي لهذه الحملة، ومن ثم تمنح إجازة لمدة سنة، لتصبح

عاطلة عن العمل مقابل مبلغ محدود من المال، لتشكل النساء ثلاثة أرباع جيش العاطلين عن العمل[٨٦]. وازدادت أيضاً حالات الاغتصاب والابتزاز وخطف النساء وطلب فدية أو قتلهن، ولاسيما أثناء أو بعد الهجمات العسكرية[٨٧]. وفي العراق ساهمت الحروب أيضاً في عدم المساواة في العمل، حين قام العراق باستيراد أو جلب العمال العربية، فقد تجاوز عدد العمال المصريين في العراق أربعة ملايين عامل، والآن تم استقدام العمال الآسيوية (نيبال، بنغلادش، فيتنام...الخ)، وأصبحوا ينافسون العمل ألخدماتي الرخيص للمرأة، حيث يتراوح الأجر الشهري للعامل النيبالي في المستشفيات والمحال التجارية بين ١٥٠- ٣٠٠ دولار. وساهمت النزاعات المسلحة إلى جانب الحروب بتهميش دور المرأة وعدم إنصافها في بعض البلدان العربية التي تعاني من انعدام الأمن والاستقرار والتي تعرضت لأشكال متعددة من العنف الذي عوق من إمكانية تمتعها وأسرتها بعوائد التنمية أو الإسهام فيها. فعلى سبيل المثال تعاني المرأة السورية في الجولان المحتل من الاعتقالات المتكررة، وتعاني المرأة الفلسطينية من النزاعات مع إسرائيل من جهة وبين أبناء الشعب الفلسطيني من جهة أخرى. كما تعاني المرأة العراقية من النزاعات المسلحة والاحتلال من العنف وبأشكاله المتعددة، في ظل عدم تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن، والذي يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات في صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية[٨٨]. وقد ساهمت الأوضاع الأمنية غير المستقرة والنزاعات المسلحة بآثار كبيرة على المرأة، واتخذت تلك الآثار اتجاهين، فقد ساهمت المرأة خاصة الموظفة خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ في خدمة الرجل والمجتمع، من خلال ذهابها إلى جميع الدوائر الحكومية والتي لا يستطيع الرجل الذهاب إليها، وأصبحت تأخذ على كل معاملة مبلغ يتراوح بين (٥٠,٠٠٠- ٥٠٠,٠٠٠) وحسب نوع المعاملة. وهذا لا يشمل جميع الموظفات أو النساء. ومن جهة أخرى فان ازدياد عمليات الاغتصاب والقتل والخطف التي طالت النساء، إضافة إلى التهجير ألقسري أدى إلى زيادة العنف والبطالة والفقر وتدني المستوى التعليمي للمرأة في ظل انسحاب المرأة من العمل والتعليم[٨٩]. وأثرت النزاعات المسلحة في ازدياد نسبة الأرامل والنساء المعيلات لأسرهن.

٧-المؤتمرات الدولية:

أما العامل الأخير الذي ساهم في عدم المساواة الجنوسية في العمل، والذي اعتقد انه سيثير الدهشة والاستغراب وستثار حوله العديد من التساؤلات هي المؤتمرات الدولية (القاهرة- سيداو وغيرها) على المستوى العالمي، وقانون وزارة العمل العراقي على المستوى المحلي. والسؤال الأكثر أهمية الذي يجب أن يثار هو كيف يمكن أن تساهم المؤتمرات المناهضة للتمييز ضد المرأة في خلق فجوة أو عدم مساواة بين الذكر والأنثى؟ ويمكن أن ينطبق نفس السؤال على قانون وزارة العمل العراقي. فمن المفترض أن تكون القوانين والمؤتمرات من اجل القضاء على التمييز.

وبعد الاطلاع على اغلب المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، وقوانين العمل العربية، وعلى وجه الخصوص قانون العمل العراقي، وجد الباحث أن عدم المساواة يظهر من خلال:

١. أن هناك خمس مواد في اتفاقية سيداو لم ولا تتلائم مع القيم بل وضد الشرائع السماوية، وبالذات الإسلام. ولم تنسجم مع طموحات المرأة ومن ضمنها العربية بل شكلت حجر عثرة أمام وصولها إلى مراكز اتخاذ القرار، أما بسبب تخوف الأنظمة العربية من جهة أو الخوف على المرأة العربية من فحوى بعض بنود الاتفاقية.
٢. هذه الاتفاقيات، ولاسيما المادة (٢٩) سببت إحراجاً للمرأة من جهة وضغوطاً ومخاوف من الحكومات العربية من جهة أخرى، حيث وبمجرد ان تقوم مجموعة من النساء برفع تقرير أو أي خلاف بين دولتين حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وخلال ستة أشهر، فسوف تحال إلى محكمة العدل الدولية. وهذا تدخل في سيادة الدول. أو تعزيز سبل هيمنة الدول المتقدمة.
٣. اغلب بنود أو مواد هذه الاتفاقيات تغلب عليها نظرة واحدة للإنسان وهي النظرة الغربية، ولاسيما الدعوة إلى المساواة الكاملة أو التماثل بين الذكر والأنثى، إذ لم تفرق اتفاقية سيداو مثلاً بين

الخصوصيات الثقافية والقانونية للدول. ولا أريد أن أكرر المواد الخمسة التي تحفظت عليها الدول العربية، لكن تبني حق المرأة المطلق في ممارسة الجنس ورفض مؤسسة الزواج والحق المطلق في الإجهاض واستخدام العازل الطبي (خوفاً من مرض الايدز) واستخدام مصطلح الشريك بدل الزوج...الخ، واليوم تسمع انتشار غشاء البكارة الصناعي وبسعر ١٥,٠٠٠ ألف دينار فقط، ويقال أن سعره الحالي أقل بكثير من تكلفة المنشأ. ويثار هنا سؤال مهم، إذا كانت تكاليف إنتاج غشاء البكارة أكثر من سعر بيعه، ولاسيما في مجتمعنا العراقي، فما هو الهدف؟

٤. أعطت معظم بنود الاتفاقيات والقوانين الدولية التبرير المنطقي لتخوف الدولة من وصول النساء إلى دفة الحكم أو مراكز صنع القرار، وبالتالي باستطاعتهن اتخاذ قرارات مهمة تصب في صالح المرأة، وهذا لا يتلائم مع الثقافة الذكورية. ولماذا لم تؤثر هذه الاتفاقيات على ديمقراطية البلدان المتقدمة، ولماذا لم تفوز هيلاري كلنتون برئاسة أمريكا.

وهذا الكلام لا يعني عدم الاعتراف بانجازات تلك المؤتمرات، وأن حقوق المرأة أضحت بفضلها ذات طابع عالمي، بعد عقد الاجتماعات والمؤتمرات ومشاركة العديد من نساء العالم في تلك المؤتمرات. وبوجه عام فان مؤتمرات واتفاقيات القضاء على التمييز ضد المرأة، كانت تتميز أو تتمحور من خلال ثلاثة اتجاهات وحالها حال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الأخرى من خلال:

١. إنها ذات طابع عالمي لا يتلائم مع الخصوصية الثقافية للدول المشاركة، وقد يشكل هذا استفزازاً مفيداً للبلدان العربية في سبيل إقامة اتفاقيات ومؤتمرات الدفاع عن المرأة العربية دون الخروج عن القيم والشرائع الإسلامية.
٢. أنها تبرر الهيمنة والسيطرة بالاعتماد على مبادئ حقوق الإنسان.
٣. تستخدم الخطاب السياسي بدلاً من العلم والمعرفة في الوصول إلى استراتيجيات ملائمة لتحقيق العدالة في تكافؤ الفرص لكلا الجنسين.

كما ساهم قانون العمل العربي، في اللامساواة، وقد تكون هذه غير متعمدة أو مقصودة. ولكن بمجرد أن نلقي نظرة على القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة في العمل، ونجد أن هناك نصوص قانونية لحماية المرأة العاملة من العنف الجسدي والجنسي والقذف والتشهير[٩٠]، ومثل هذه القوانين لم توجد إلا بعد أن كانت هناك وقائع حقيقية للعنف وأنواعه، وهذا قد يؤدي إلى انسحاب المرأة من العمل بسبب تلك الممارسات غير الأخلاقية، أو أن يبادر الرجل إلى سحب الزوجة أو البنت من العمل. فالكثير من النساء لا يبلغن عن مثل هذه الممارسات خوفاً من المضايقات ونظرة المجتمع اتجاههن (الوصمة) وبذلك يصبح القانون حبراً على ورق في ظل خوف المرأة من الفضائح، وهذا ما يدفع الرجل إلى تلك الممارسات، وهذا في القطاع الحكومي وفي ظل الحماية القانونية للمرأة، فكيف للمرأة التي تعمل في القطاع الخاص وبدون أي حماية قانونية.

وباختصار فقد تعددت العوامل وتداخلت والنتيجة واحدة وهي اللامساواة الجنوسية في العمل، وانعكس ذلك سلباً على عمل المرأة في التعليم والصحة والأجور من جانب وازدياد الفقر والعوز المادي من جانب آخر. كما زادت حالات التسرب المدرسي وانتشار المرض والانحراف والجريمة، وجميعها معوقات أساسية للتنمية لازدياد أعداد النساء اللاتي يشكلن أكثر من نصف المجتمع (أنظر مخطط ١).

مخطط (١) يوضح أسباب وعوامل اللامساواة الجنوسية في العمل ونتائجها

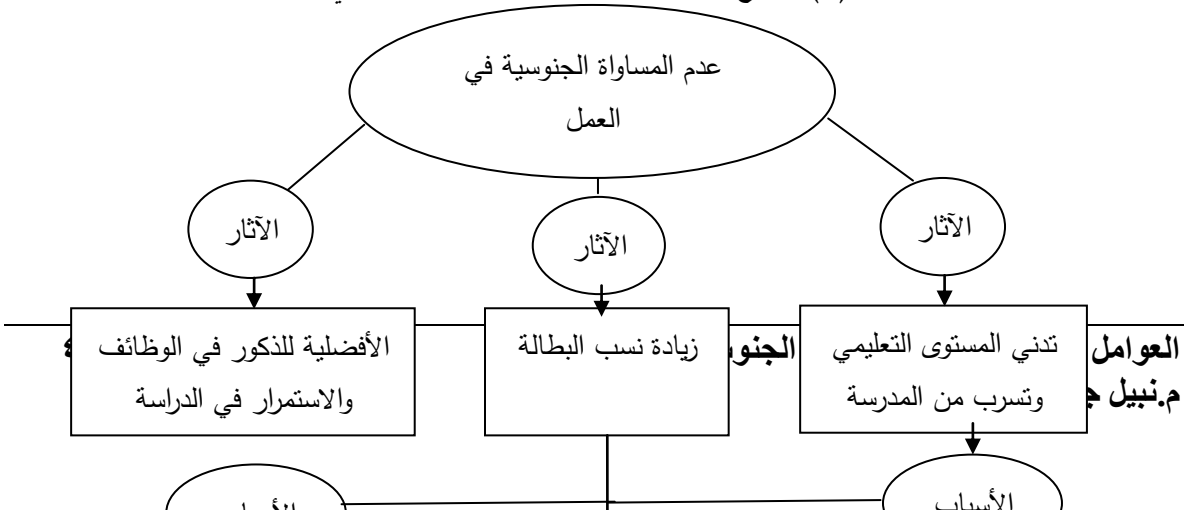

رابعا: **الاستنتاجات**:

١-أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة أو التمييز ضد المرأة موجود منذ أن وجدت الخليقة،ولايمكن القضاء على هذه الظاهرة بمجرد إصدار قوانين وتشريعات فقط.

٢-هناك الكثير من العوامل كانت سلاح ذو حدين،حيث ساهمت من جهة في حصول المرأة على بعض الامتيازات المجتمعية،ولكنها أسهمت من ناحية أخرى في تدني مركزها الاجتماعي فيما لو قورنت بالمكانة الاجتماعية للرجل.

٣-تواجه المرأة،ولاسيما المرأة الفقيرة مشكلة الأمية وتدني المستوى التعليمي والثقافي بشكل كبير ،ويرجع السبب إلى الفقر وثقافته من جهة وعدم الاستقرار الأمني من جهة أخرى.
٤-لايمكن أن تتحقق التنمية وأكثر من نصف المجتمع يعاني من التهميش المتعمد أو غير المتعمد،ولا أرى أننا قادرين على تحقيق المساواة بسهولة أو خلال فترة محددة،وإنما سيكون التغيير تدريجيا.

خامسا: التوصيات والمقترحات:

١-نشر الوعي حيال التقاليد والأعراف والقيم وبعض الممارسات السلبية التي تقف حجر عثرة أمام مشاركة المرأة في مجالات العمل.
٢-الابتعاد عن الخلط المتعمد بين المفاهيم الدينية والعادات والتقاليد والأعراف التي ترمي إلى تعزيز هيمنة الثقافة الذكورية.
٣-أنشاء مشاريع صغيرة تابعة للدولة اومنظمات المجتمع المدني والعمل أن تكون للمرأة الحصة الأكبر من الأرباح،التي ستكون لها فائدة للدولة والمجتمع.
٤-زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي.
٥-توعية الناس بان المعرفة هي عماد التنمية والقلب النابض للمجتمع،وتزداد أهميتها في عصر العولمة والتقدم التقني والتكنولوجي،وهي سلعة ذات منفعة تدعم الاقتصاد والسياسة والبيئة والمجتمع بصورة عامة.
٦-العمل على فتح فصول لمحو الأمية.
٧-تغيير نظرة المرأة والمجتمع عن العمل في القطاع الخاص،وتغيير نظرة القطاع الخاص اتجاه المرأة.
٨-متابعة تنفيذ التشريعات التي تحمي حقوق المرأة العاملة من الاستغلال والعنف الوظيفي.
٩-توفير دور رعاية ودور حضانة ورياض أطفال حكومية مؤهلة تأهيلا علميا لغرض رعاية الأطفال من جهة وعدم انشغال الأم العاملة على أطفالها ومستقبلهم من جهة أخرى.
١٠-منح النساء الفرص المتساوية للمشاركة الفعالة في إصدار القرار وصنعة.
١١-تبدأ عملية التغيير من القاعدة العريضة في المجتمع،أي من النساء اللواتي يجب أن يهتممن بمشكلاتهن وجوانب الضعف والقوة،ثم ثم تبدأ عملية التصعيد الإعلامي لتوعية بقية النساء حول مستقبل المرأة وما هي السبل المتاحة لغرض القضاء عليها.

خاتمة:

أن الهدف الأساسي كأنه يتمحور في معرفة الأسباب أو العوامل الأساسية التي أدت إلى اللامساواة الجنوسية في مجالات العمل المختلفة، وكيفية الدفاع عن الإسلام وإخراجه من دائرة الاتهام، لان الكثير من يرون أن الإسلام هو أساس التمييز الجنوسي.

وتشير المعلومات التي تم عرضها فيما سبق، أن الدراسات التي ركزت على الفروق الجنوسية في العمل والتي حاولت تقديم إطار تفسيري للامساواة بين الإناث والذكور في العمل كانت قليلة، ولاسيما دراسات المرأة وسوق العمل، وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي حول اندماج النوع الاجتماعي في التنمية.

إذن اللامساواة الجنوسية في العمل ارتبطت وبشكل كبير بالأسرة والمؤسسات والعامل البيولوجي والتحولات المجتمعية. وتعددت الآراء والاتجاهات النظرية التي فسرت هذه القيود – اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية- وأثرها المتداخلة بعضها البعض على التنمية.

ولكن مثل هذه الدراسات تحتاج إلى المزيد من الجهود المبذولة والتي لا يمكن ان تقتصر على دراسة واحدة – أطروحة دكتوراه- في تفسير هذه العوامل المتداخلة- وإنما تحتاج إلى دراسات معمقة وعديدة، حيث تكمل كل دراسة ما بدأت به الدراسة الأولى وهكذا.

حيث ترتبط العديد من القضايا بالمشاركة المتدنية للنساء في جميع الأنشطة والمجالات، حيث يمثل الفقر أحد هذه العوامل التي ترتبط بالتحولات المجتمعية من جهة وبعض سياسات الدول الخاطئة من جهة أخرى، والإيديولوجية المتبعة من قبل كل دولة من جهة ثالثة – ولهذا فالجنوسة والفقر متغيرين

مهمين يحتاجا إلى دراسة معمقة. ومن ثم تختلف الدرجة في التمييز الحاصل بين الذكور والإناث باختلافات أشكال تنظيم الإنتاج؟ وقد تساهم عوامل أخرى مثل التعليم والكفاءة والخبرة والتدريس والمكانة والمستوى الاقتصادي في اللامساواة. ولهذا فالقضية أكبر بكثير وترتبط بظروف المجتمع ككل وليس التحول نحو اقتصاد السوق فقط. ولهذا فالقضايا التي تحتاج إلى الدراسة ولاسيما في وقتنا الحالي هي كثيرة، وكل من هذه القضايا أيضاً تحتاج إلى أكثر من دراسة وبذل جهود تنسجم وثقافة كل مجتمع على حدا، ومن هذه القضايا:

- الجنوسة والتعليم.
- الجنوسة والفقر.
- الجنوسة والعولمة.
- الجنوسة وحقوق الإنسان.
- الجنوسة والتمكين السياسي.
- الجنوسة والحرب.
- الجنوسة وسوق العمل.

ومن الممكن أيضاً دراسة معتقدات كل من العمال وأصحاب العمل حول الاختلافات بين الجنسين في طبيعة المهنة من جهة والقدرة على أدائها بالشكل المطلوب من جهة أخرى، وهل هي صادقة أم ناتجة عن تحيز أصحاب العمل ضد المرأة العاملة أم معتقدات المرأة نفسها. وان فهم مثل هذه القضايا يحتاج إلى تحليل اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي. ولاسيما وإننا نعلم ان كل ظاهرة مدروسة تحتاج من الأخصائي أو الباحث الاجتماعي إلى أربعة نقاط أساسية هي: الفهم، التحليل، الاستنتاج، الربط – إيجاد العلاقة- ونجاح الباحث مرتبط بشكل كبير بهذه النقاط.

الهوامش:

١. أنظر تقرير التنمية المصرية لعام ٢٠١٠ م.
٢. كينغ، اليزابية- واندرود ماسون وآخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية: من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٥١.
٣. الخطة التنموية الوطنية العراقية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤، وزارة التخطيط العراقية.
٤. غلوفر، ديفيد- كورا كابلان، الجنوسة، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، ط١، سوريا، ٢٠٠٨م، ص٢٥.
5. Oakley, Ann, Sex, Gender and Society, England: Temple smith 1972, P. 99.
٦. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، قاموس المصطلحات: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، ط١، ٢٠٠٩، بيروت، ص٢٦.
٧. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة دكتور فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٨٦.
٨. سكوت، جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة عثمان محمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣٩٨.
9. Ilo, Bureau for Gender Equality, first published, 2000, P. 8.
١٠. شيفرد، ليندا، أنثوية العلم، ترجمة يمنى طريف خولي، عالم المعرفة، العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤م، ص٨.
١١. كينغ، اليزابية- واندرود ماسون وآخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق، ص٥١.
١٢. بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م، ص٢٣٦.
13. Benham, F, Economic, London, Gorge Allen, 1955, P.11.
١٤. وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، ط٣، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٨٩.
١٥. الخشاب، أحمد (د)، التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م، ص٣٤.
١٦. عبد الفتاح، كاميليا، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، ص١١.
١٧. عواضه، حنان علي (د)، مشكلة العمل وحضارة الايروس في فلسفة هربرت ماركيوز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٦٣.

١٨. ماركيوز، هربرت، نظرية الوجود عند هيجل، ترجمة إبراهيم فتحي، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٤م، ص١٦.
١٩. الراوي، علاء شفيق (د)- الدكتور عبد الله عبد جاسم، اقتصاد العمل، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٨٩م، ص١١.
٢٠. عبدة، عيسى (د)- أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٥٢.
٢١. التل، محمود فضيل، الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية، مؤسسة الوحدة، الكويت، ص١٦٣.
٢٢. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٤٥٤، وللمزيد أنظر:
World bank, Gender and Development in the middle East and North Africa: Woman and the public sphere, 2004. www.world bank.org/gender.
٢٣. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مصدر سابق ، ص٤٥٤- ٤٥٥.
٢٤. حوسو، عصمت محمد (د)، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، مصدر سابق، ص٢٢٧.
٢٥. المساواة في العمل: مواجهة التحديات، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، ط١، ٢٠٠٧، ص٥.
٢٦. منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات، الجنس، العمل، الاقتصاد، مصدر سابق، ص١١.
٢٧. نصار، هبة أحمد (د)- صلاح زرنوقه، المرأة والتنمية: الآفات والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩م، ص١٢٢.
٢٨. المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مؤتمر العمل الدولي، التقرير السادس، ط١، جنيف، ٢٠٠٩م، ص٧٣.
29. Anne moir and David Jessel, Brain sex, the Real Difference between men and women, Translated by, Buder Al-Manyes, 1993, P.12.
٣٠. عمر، معن خليل (د)، علم اجتماع الأسرة،دار الشروق للنشر والتوزيع،ط١،عمان،٢٠٠٤،ص١٨٥.
٣١. عمارة، محمد، في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢٦٧.
٣٢. نصار، هبة أحمد (د)- صلاح زرنوقه، المرأة والتنمية، مصدر سابق، ص١٢٣- ١٢٤.
٣٣. المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مصدر سابق، ص٣٧.
٣٤. ويتنبرغ، افيفاة- كوكس واليسون ميتلاند، دور المرأة في الاقتصاد: مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة مركز ابن العماد، ط١، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٨٧- ١٨٨.
٣٥. الخشاب، سامية (د)، النظرية الاجتماعية، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٤٣.
٣٦. تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ٢٠٠٥م، ص٥٦.
٣٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية، مصدر سابق، ص٨٨.
٣٨. سكوت، جون، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، مصدر سابق، ص٧٣.
٣٩. شرابي، هشام، البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص٣٠.
٤٠. السمالوطي، جنات (د)، المشاركة السياسية للمرأة المصرية، المنتدى الفكري الثاني: (المرأة والمشاركة السياسية)، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٥٠- ٥١.
٤١. جامبل، سارة، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة احمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٢،ص٢٢.
٤٢. إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق، ص١٤٤.
٤٣. غدنز، أنتوني (د)، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٨٨.
٤٤. إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق، ص١٤٤.
٤٥. إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق، ص١٤٧- ١٤٨.
٤٦. المصدر نفسه، ص١٤٨.
٤٧. جابر، جابر عبد الحميد، الاتجاهات النفسية للشباب نحو المرأة في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، ١٩٧٨م، ص١٢٠. وللمزيد أنظر:
- زهير حطب وعباس مكي: السلطة الأبوية والشباب.
- ولاء حامد، اتجاهات الشباب نحو العمل، ٢٠٠٤.
- تغير السلطة الأبوية وأثره على تبادل الأدوار في الأسرة العراقية، ٢٠٠٥.
- العولمة وتقسيم العمل بين الجنسين، دراسة حالة صناعة الملبوسات وقطاع التكنولوجيا والمعلومات في لبنان والأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣.
٤٨. صباغ، ليلى (د)، المرأة في التاريخ العربي: تاريخ العرب قبل الإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م، ص٥٩.

٤٩. طرابيشي، جورج، المرأة والاشتراكية،مقالات لينين وغيرة،ترجمة طرابيشي،دار العلم،ط٢،بيروت،١٩٧٣،ص٥٩.
٥٠. ياسين، بو علي، أزمة المرأة في المجتمع ألذكوري، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، سوريا، ١٩٩٢م، ص١٨.
51. Anne statham. The rise of marginal voices "gender balance in the work place", London, University of America, 1996, P. 129.
٥٢. الأطرش، محمد، العرب والعولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٢٢٩، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٠١.
٥٣. تيمونز، روبيرتس، أيمي هاين، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ترجمة سمير الشيشكلي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤م، ص١٥٣.
٥٤. ثورو، ليستر، مستقبل الرأسمالية، ترجمة السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٢٨.
٥٥. نصار، هبة أحمد، أثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة، المجلس القومي للمرأة، ط١،القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٩.
٥٦. عصفور، جابر (د)، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٤٤.
٥٧. عيسى، محمد عبد الشفيع (د)، المتغيرات الدولية والأزمة المالية العالمية وتأثيرها على تمكين المرأة في سوق العمل، بحث منشور على شبكة الأنترنيت، ص٨.
٥٨. تقرير البنك الدولي، البنك الدولي والمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٧.
٥٩. سياسات التثبيت: التي تهدف إلى التأثير على الطلب وهي تنطوي على برامج الحد من الإنفاق وتخفيض سعر العملة: وهو ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الدخول الحقيقية، ومن ثم تقليل الطلب على الواردات والسلع المنتجة محلياً والتي يمكن تصديرها، والهدف النهائي هو تحقيق التوازن على حساب النمو في الدخول الحقيقية.
سياسات التكيف الهيكلي، وتهدف إلى زيادة العرض، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تحريك الأسعار والتعريفات والضرائب الأخرى وتحديد استثمار هذا القطاع وتشجيعه على امتلاك وإدارة المشروعات العامة.
٦٠. الفقر النسبي: عدم قدرة الفرد على الحصول على الموارد بالمقارنة مع أفراد المجتمع الآخرين أي العيش "الكفاف".
الفقر المطلق: عدم مقدرة الفرد على نيل الموارد الضرورية للبقاء على قيد الحياة.
وللمزيد أنظر: أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ص٣٧٣.
61. Janice, E, Perlman, The myth of marginality "Urban property and Politics in Riode janeiro" London University of California, 1976, P.113.
٦٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية، مصدر سابق، ص٩. وللمزيد أنظر جدول م٤- ٣: الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان النامية، ص٢٦٩، وجدول ٤- ٢ اللامساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية، ص٢٨٨. من نفس المصدر.
63. Edward. Talles, Structural sources of socioeconomic segregation in Brazilin metropolitan areas, American Journal of Sociology, 1995, P. 11.
٦٤. صبحي، هدى محمد، الفقر والفوارق الداخلية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٨٧.
٦٥. إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، ص٨٣- ٨٥.
٦٦. زيني، محمد علي (د)، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ط٣، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٢٠١- ٢٠٢، وللمزيد أنظر: آثار الإصلاح الاقتصادي على الهند وبولندا والصين ومصر والجيك في الجوانب الاجتماعية لاشتغال المرأة في الصناعات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة عين شمس لعام ٢٠٠٩م، ص٩٦- ٩٧ للطالبة إجلال إسماعيل.
٦٧. ثورو، ليستر، مستقبل الرأسمالية، مصدر سابق، ص٣٠٧.
٦٨. زيتون، محيا، المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عامة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٥٤.
٦٩. توصل التون مايو من خلال التجارب الميدانية على مصانع هاوثورن إلى نتيجة مهمة مفادها أن العلاقات الغير رسمية والجماعات الغير رسمية تؤثر على إنتاجية الفرد واندفاعه أكثر من العوامل الفيزيقية وعامل الأجر وتقليل ساعات العمل. فيما أكد وارنر على المكانة الاجتماعية وعلاقتها بتغير نمط الإنتاج والتكنولوجيا، والـ Uankee sity وهي مدينة أمريكية تميزت بصناعة الأحذية. وللمزيد أنظر: علم الاجتماع الصناعي، للدكتور عبد الله محمد عبد الرحمن، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٠٩- ١١٩.

٧٠. إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق، ص١٣٤.
٧١. المصدر نفسه، ص١٣٦.
٧٢. العواودة، أمل سالم (د)، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي،دار اليازوردي للنشر والتوزيع،ط١،عمان،٢٠٠٩ص٨٢.
٧٣. حجي، طارق، أفكار ماركس في الميزان، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٤، القاهرة، ١٩٨٩م، ص١٧.
74. Martin N, Marger, Social in acuity "Patterns and processes" Third edition, New York: McGraw hill, INC, 2005, P. 30.
٧٥. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٣١.
٧٦. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مصدر سابق ، ص٢٢٠.
٧٧. فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة: تقرير عن مستقبل اللامساواة، ترجمة دكتورة سالمة صالح، منشورات الجمل، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٥. وكريستا فيشتريش صحافية المانية وخبيرة في قضايا التنمية الصحفية، وحائزة على أفضل عمل صحافي في مجال سياسة التنمية، ومؤلفاتها: سياسة التنمية على سبيل المثال ١٩٨٨، النساء في الهند " قوة الضعفاء" ١٩٩١م، الاهتمام الاومي بالأرض: النساء وحماية البيئة، ١٩٩٢م.
٧٨. فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مصدر سابق، ص٨.
٧٩. الدباغ، قاسم عبود، أثر النوع الاجتماعي (الجندر) في إنتاجية المرأة في العراق، المؤتمر العلمي الخامس للدفاع عن حقوق الطفل، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م، ص٤٧.
٨٠. عصاصة، سامي (د)، دور المرأة في رأسمالية تستحق السقوط، لم يذكر مكان الطبع ولا دار النشر، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٢٤- ١٢٦.
٨١. حتاته، شريف، المرأة والعولمة وتقسيم العمل الدولي: حول فكر سير أمين، في ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٧١.
٨٢. المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مصدر سابق، ص٢١.
٨٣. حتاته، شريف، المرأة والعولمة وتقسيم العمل الدولي، مصدر سابق، ص٢٧١.
٨٤. المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مصدر سابق، ص٢١. وللمزيد أنظر: التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠٠٨م.
٨٥. المصدر نفسه، ص٢٢.
٨٦. وللمزيد أنظر:
١. العلاقة بين النوع الاجتماعي واستخدام شبكة المعلومات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة – كلية الإعلام، ٢٠١٠م، للطالبة أسماء فتحي.
٢. مها مصطفى عقيل، المرأة السعودية في الإعلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.
٨٧. رافع، هلاله، أوضاع المرأة في سوق العمل، مجلة فصلية تعني بقضايا المرأة والمجتمع، ع د، ٢٠٠٠م، ص٤.
٨٨. خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤، وزارة التخطيط، العراق، ص٣.
٨٩. التقرير العربي الموحد حول تنفيذ عمل بيجين: +١٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص١٣- ١٤.
للمزيد أنظر:
- تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨.
- المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات ٢٠٠٩، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق لعام ٢٠٠٩، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
٩٠. أنظر: أحمد هاشم إبراهيم العطار، حقوق المرأة في الشرائع القديمة، دراسة لأحوال المرأة ومركزها القانوني في المجتمع العراقي القديم في ضوء النصوص القانونية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠١٠م، ص١٢٨- ١٤٤. وأيضاً قانون العمل العراقي.

المصادر

١. الأطرش، محمد، العرب والعولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٢٢٩، بيروت، ١٩٩٨م.
٢. بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.
٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ٢٠٠٥م.
٤. تقرير البنك الدولي، البنك الدولي والمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٧.
٥. التقرير العربي الموحد حول تنفيذ عمل بيجين: +١٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٦. التل، محمود فضيل، الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية، مؤسسة الوحدة، الكويت.
٧. تيمونز، روبيرتس، ايمي هاين، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ترجمة سمير الشيشكلي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت،٢٠٠٤م.
٨. ثورو، ليستر، مستقبل الرأسمالية، ترجمة السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٩. جابر، جابر عبد الحميد، الاتجاهات النفسية للشباب نحو المرأة في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، ١٩٧٨م.
١٠. جامبل، سارة، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة احمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٢.
١١. حتاته، شريف، المرأة والعولمة وتقسيم العمل الدولي: حول فكر سير أمين، في ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٢. حجي، طارق، أفكار ماركس في الميزان، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٤، القاهرة، ١٩٨٩م.
١٣. الخشاب، أحمد (د)، التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.
١٤. الخشاب، سامية (د)، النظرية الاجتماعية، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٥. الخطة التنموية الوطنية العراقية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤، وزارة التخطيط العراقية.
١٦. الدباغ، قاسم عبود، أثر النوع الاجتماعي (الجندر) في إنتاجية المرأة في العراق، المؤتمر العلمي الخامس للدفاع عن حقوق الطفل، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م.
١٧. رافع، هلالة، أوضاع المرأة في سوق العمل، مجلة فصلية تعني بقضايا المرأة والمجتمع، ع د، ٢٠٠٠م.
١٨. الراوي، علاء شفيق (د)- الدكتور عبد الله عبد جاسم، اقتصاد العمل، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٨٩م.
١٩. زيتون، محيا، المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عامة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢٠. زيني، محمد علي (د)، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ط٣، بغداد، ٢٠٠٩م.
٢١. صباغ، ليلى (د)، المرأة في التاريخ العربي: تاريخ العرب قبل الإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
٢٢. صبحي، هدى محمد، الفقر والفوارق الداخلية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٦م.
٢٣. سكوت، جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة عثمان محمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٤. السمالوطي، جنات (د)، المشاركة السياسية للمرأة المصرية، المنتدى الفكري الثاني: (المرأة والمشاركة السياسية)، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢٥. شرابي، هشام، البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٦. شيفرد، ليندا، أنثوية العلم، ترجمة يمنى طريف خولي، عالم المعرفة، العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤م.
٢٧. عبد الفتاح، كاميليا، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٨. عبدة، عيسى (د)- أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.
٢٩. عصفور، جابر (د)، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م.
٣٠. عصاصة، سامي (د)، دور المرأة في رأسمالية تستحق السقوط، لم يذكر مكان الطبع ولا دار النشر، ط١، ٢٠٠٤م.
٣١. عمارة، محمد، في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، القاهرة، ١٩٩٢م.
٣٢. عمر، معن خليل (د)، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط١،عمان،٢٠٠٤.
٣٣. عواضه، حنان علي (د)، مشكلة العمل وحضارة الايروس في فلسفة هربرت ماركيوز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٩م.
٣٤. العواودة، أمل سالم (د)، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوردي للنشر والتوزيع،ط١،عمان،٢٠٠٩.
٣٥. عيسى، محمد عبد الشفيع (د)، المتغيرات الدولية والأزمة المالية العالمية وتأثيرها على تمكين المرأة في سوق العمل.
٣٦. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة دكتور فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
٣٧. غلوفر، ديفيد- كورا كابلان، الجنوسة، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، ط١، سوريا، ٢٠٠٨م.
٣٨. طرابيشي، جورج، المرأة والاشتراكية، مقلالات لينين وغيرة، ترجمة طرابيشي، دار العلم،ط٢،بيروت،١٩٧٣.

٣٩. فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة: تقرير عن مستقبل اللامساواة، ترجمة دكتورة سالمة صالح، منشورات الجمل، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م.
٤٠. كينغ، اليزابية- واندرود ماسون وآخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية: من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م.
٤١. ماركيوز، هربرت، نظرية الوجود عند هيجل، ترجمة إبراهيم فتحي، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٤م.
٤٢. المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، مؤتمر العمل الدولي، التقرير السادس، ط١، جنيف،٢٠٠٩م.
٤٣. المساواة في العمل: مواجهة التحديات، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، ط١، ٢٠٠٧.
٤٤. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، قاموس المصطلحات: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، ط١، ٢٠٠٩، بيروت.
٤٥. نصار، هبة أحمد، أثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة، المجلس القومي للمرأة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٤٦. نصار، هبة أحمد (د)- صلاح زرنوقه، المرأة والتنمية: الآفات والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩م.
٤٧. وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، ط٣، القاهرة، ١٩٧٩م.
٤٨. ويتنبرغ، افيفاة- كوكس واليسون ميتلاند، دور المرأة في الاقتصاد: مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة مركز ابن العماد، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.
٤٩. ياسين، بو علي، أزمة المرأة في المجتمع ألذكوري، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، سوريا، ١٩٩٢م.
50. Anne Statham. The rise of marginal voices "gender balance in the work place", London, University of America, 1996.
51. Anne moir and David Jessel, Brain sex, the Real Difference between men and women, Translated by, Buder Al-Manyes, 1993.
52. Benham, F, Economic, London, Gorge Allen, 1955.
53. Edward. Talles, Structural sources of socioeconomic segregation in Brazilin metropolitan areas, American Journal of Sociology, 1995.
54. Ilo, Bureau for Gender Equality, first published, 2000.
55. Martin N, Marger, Social in acuity "Patterns and processes" Third edition, New York: McCraw hill, INC, 2005.
56. Oakley, Ann, Sex, Gender and Society, England: Temple smith 1972.
57. Janice, E, Perlman, The myth of marginality "Urban property and Politics in Riode Janeiro" London University of California,1976.